بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

١٥٨٨
حاشية الصبان على شرح
الأشموني على الألفية

عدد ١

حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية

جامعة أم القرى
قسم التصوير العلمي والميكروفيلم
المكتبة المركزية بمكة المكرمة

٢/٤٢

مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة

شارع السوق الكبير - مكة المكرمة

ت ٢٥٦١٢

بطاقة خط - وطات رقم ٢/٤٢

اسم الكتاب: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية

اسم المؤلف: الشيخ محمد بن علي الصبان

تاريخ التأليف: ١٤ صفر سنة ١١٩٢

نوع خطه ونوعه: نسخ

عدد الأجزاء: ١-٢

عدد الصفحات: ٧٤٠ الجزء الثاني

رقم: ١٠٧١٨ ك

أي: مطبوع عدة طبعات

١٠٥٨١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

النعت ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتقيد كقايم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله واوصافه ولا يقال نعوته والذي في القاموس ان النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وان الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد قوله في الاعراب يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستانفة والجواب ان المراد في الاعراب وجودا وعدما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركاتي حركة عارضة لغير الاعراب مع انهما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع والاضمة بنا لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا او تقديرا او محله فيدخل نحو جحر ضب خرب فجحر تابع لمحل ورفعه مقدر ونحو رحم الله عيسى الذي كان ماهرا في العربية فعيسى بيه والذي موافقان في الاعراب محله فايدة الجوار تختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادر اعلى ما في التسهيل والمغني وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف المكتنف بالواو خاصة وجعل منه وارجلكم في قراءة الجر ضعفه في المغني بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع الجوار يكون جر الارجل للعطف على الروس لا المسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجي بالغاية دفعا لتوهم انها تمسح لان المسح لم تقرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف ويلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة الى الروس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة اما بالنسبة الى

الما

٢٠١٥ ٧٨ ٢٤ ٢٠١٥

اما بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ويلزم عليه اما استعمال المسح في قلة اما بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بارجلكم فيكون الارجل معطوفة على الروس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا ان يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند من سمع عند الفراهيدي وفي الدماميني ان ابن جني انكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف اي خرب جحر وان حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وان الحركة الاعرابية مقدرة وعبارة المغني انكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب جحره ثم اناب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس قوله وعطف ايبان او نسق قوله الحاصل اي في هذا التركيب والمجدد اي في ترتيب اخر قوله غير خبر حال من ضمير المشارك قوله فخرج بالحاصل والمجدد اي بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمجدد لكان احسن لانه المخرج لخبر المبتدا او قوله خبر المبتدا اي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده قوله حامض الخ مقتضاه ان حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق ان كون الرمان حلوا حامضا هما مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم ~~والمستفاد من قول بعضهم~~ انه جزء خبر لانه ناظر الى المعنى قوله ان التوكيد اي اللفظي اما المعنوي فمختص بالاسما كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسما اصلا في ذلك قوله لكونها الاصل في ذلك فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام لا للحصر قوله الى منع تقديم التابع اي مثل التابع معموله فلا يجوز هذا رجل ياكل قال البيضاوي لان المعمول لا يعمل الا حيث يعمل عامله اه وهو منقوض بجواز زيدا الم اضرب وجواز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم

١٥١١

قولا بليغا فجعل في انفهام متعلقا ببليغا فانه يجوز الفصل بين التابع
والمتبوع بغير اجنبي محض كمعمول الوصف نحو ذلك حث علينا يسير
ولمعمول الموصوف نحو يعجبني ضربك زيدا الشديد وعامله نحو ازيدا
ضربت القايم ومفسر عامله نحو ان امرء هلك ليس له ولد ومعمول
عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدا الذي
خبره فيه الموصوف نحو افي الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو
زيد قايم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قايم وجواب القسم
نحو بلى وربي لتاتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم
لو تعلمون عظيم والاستثنا نحو ما جاني احد الا زيد احسن منك
ومن الفصل بين التاكيد والمؤكد ولا تحزن ويرضين بما اتيتهن
كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه واسحوا برؤسكم فصل
به بين الايدي والارجل على قراة نصب الارجل وبين البدل والمبدل
منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبي بالكلية من التابع
والمتبوع فانه يقال مررت برجل علي فرس عاقل ابيض وكذا لا يجوز
فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغني عن الصفة منعوته فلا يقال
ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشوي طلعت القبور كذا في الجمع وه
واعترض الاخير بانتفا الشوي في قوله تعالى وانه هو رب الشعري
وما ذكره من ان نصفه بدل من الليل هو احد اوجه ذكرها البيضا وي
وغيره والا استثنا عليه من نصفه انى منه وعليه للاقل من النصف
كالثلث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف
ومنها ان الاستثنا من الليل ونصفه بدل من الليل قليلا فيكون
التخيير بين النصف والزايد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث
واعترضه الشهاب القرافي بانه يقتضي تسمية النصف قليلا وهم وهي
غير معروفة في استعمال اللغة واختار ان نصفه بدل من الليل الا قليلا
وان المراد بالليل الليالي بنا على استغراقية ال وبالقليل منها ليالي
الاعذار كالمرض والسفر فابدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى
قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها اي نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف

اليه

اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وان المراد بالقليل في قوله
او انقص منه قليلا او زد عليه اي قليله هو السدس فخير النبي صلى الله
عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه قوله اذا كان اي الصفة
والتذكير باعتبار المذكور والتفت وفي بعض النسخ اذا كانت وهي ظاهرة
قوله ظلامته قال البعض منصوب بنزع الخافض اي بظلامته اه ولا
حاجة اليه بل الظاهر انه مفعول به حقيقة اي ولست سقيا ظلامته
لاحد بل ازيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك اشارة
الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اوارهم
الظلامة المرقوم من مقر او فيح يا المتكلم جايز اختيارا اجماعا فقول
العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح قوله شروط تذكر في موضعها اي عند
قوله وحذف متبوع الخ قوله اختلف في العامل في التابع اي غير البدل
بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور في البدل كما في الجمع ان
عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو
مررت بزيد به فاعادة عامل الجر في نحوه واجبة وبهذا يعلم ما في
كلام الاسقاطي من الخلل وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار
والمجرور الثاني بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار
الاول وهو غير معاد واما مذهب فهو غيرهم وهو ان العامل في
البدل هو العامل في المبدل منه قوله فذهب الجمهور وقيل العامل
في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفي النسق مقدر
وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والجمع قال الدماميني
فايدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من
قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر ان الامر كذلك على القول بان العامل
التبعية فتامل قوله ثم بعطف البيان اي ثم يبدي به بدا عرفيا اي بالنسبة
الى ما بعده وهكذا يقال فيما بعده الا ان قوله ثم بالنسق فلا يتاتي
فيه البداء الا ان يقدر له عامل يناسبه اي ثم يوتى بالنسق وذلك
تقديره في الكل قوله لان التوكيد بمعنى الاول اي فهو كالجزء من النعت
لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد

بمعنى الاول ظ في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين واما بكل واجمع ففيه نظر لزيادته بافادة الشمول فتامل قوله وحالا من احوال هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الاصل قوله نظرا لما سبق الخ اي من كونه بيد ابه عند اجتماع التوابع قوله متم ما سبق اي المقصود منه اصالة اتمام متبوعه اي ايضاحه او تخصيصه كما سياتي فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتاكيد لان هذا امر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت ويدفع التتم الايراد بوجه اخر وجد في التعريف بانه غير مانع لشموله قولهم يا هذا ذا الجمة مع انه عطف بيان عند ش كما سياتي والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف قوله بوسمه الباسبية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشرح وعليه يقدر مضاف اي باظهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه او في سببي متبوعه والمراد الدلالة الضمنية التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نعني زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية قوله مخرج للبدل والنسق لانهما لا يتمان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص اي لم يقصد بهما ذلك اصالة فلا ينافي عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور قوله او في متعلقه بكسر اللام اي ما تعلق به وهو السببي قوله لسياكذلك لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين واما بكل واجمع ففيه ما تقدم قوله من توضيح المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الاول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق اي بالصفة افادة في التصريح قوله او تتميم يجيء النعت للتتميم وما بعده مجاز لان اصل وضعه للتوضيح او التخصيص كذا في التصريح قوله الرجيم اي الراجم للناس بالوسوسة او المرجوم بالشهب او اللعنة وكون هذا النعت للذم

لا ينافيه

لا ينافيه كونه تاكيد الما فهم من لفظ الشيطان قوله او اوهامهم ينبغي ان يزاد او شك وعيل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدماميني ثم نقل عن ابن الخباز ان النعت يجيء لاعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاءني بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصد اعلام مخاطبك بانك عالم بحال الموصوف وعزى بعضهم انه قد يكون النعت لافادة رفعة معنا ٥ نحو يحكم بها النبيون الذين اسلموا اجري هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام قوله في التعريف والتنكير في بعض من البيانية لما الاولى وقول شيخنا لما قي لما تلا سهو والواو بمعنى او لان الثابت للمملوء احدهما وقوله تلا صلة او صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي قوله بالمعرفة متعلق بنعت قوله واجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة اي مطلقا لقرينة مقابلته بما بعده قوله ساورتني اي واثبتني بعنف وثبت على فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي اتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها وانشد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف اخو شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي تخط سود وبيض ومن تبعيضيه وقول البعض للبيان غير ظ وناقع بالنون والقاف اي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طري قوله موول اي بجعل التابع بدلا فالاولى اي الاحقان بالنهاية قرابتهما ومعرفتهما بدل من اخوان وناقع بدل من السم ويصح جعل الاولى خبر محذوف اي هما الاولى او خبرا خوان للتخصيص بالصفة او مبتدا خبره اخوان او بدل من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم قوله المعرف بلام الجنس اي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميتها اهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن قوله لقرب مسافته من النكرة اي لعدم تعين شيء من الافراد فيهما قوله

٥٥

بالنكرة المخصوصة اي باضافة او عمل كما يوخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي هـ
للرجل الخ وقوله البعض اي بوصف او اضافة كما يوخذ من الامثلة سهوه
منشاوه توهم ان منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير
والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يوخذ من التمثيل
بالبيت والاية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز ان الاحسن النعت
نظرا للفظ وهو كذلك قوله لا حال جوز جماعة الحالية نظرا لصورة
التعريف وما رد به من انه ليس المعنى انه ليس المعنى انه ممر عليه
في حال السب بل المراد ان ذلك دابة يرد بانا لا نسلم انه ليس المعنى
ما ذكر بل المراد ان ذلك دابه لم لا يجوز ان يكون المعنى ما ذكر
ولين سلم فحمل الحال لازمة يفيد ان ذلك دابه قوله وابة لهم
الليل اي حقيقة الليل في ضمن ورد ما من الليالي قله بنا فيه اذ الواقع
سلخ النهار من افراد الليل قله اعتراض قوله بالاخص اي الاقل بسو
قوله بافيه بالتحتية ثم الفا اي مراهق قوله قله يكون النعت اخص
اي اعرف كما في سم نحو بالرجل اخيك التابع بدل لا نعت ليلا يفصل
التابع على المتبوع وقد اسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة
قوله او اعم اي اقل توفيا قوله بنعت الاعم بالاخص قال البعض
اي فقط والا ساوى ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر لان
ادنى بعد كل البعد ان الزاوي والشلوبيني يوجبان وصف الاعم
بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يجيزان الوصف بالاعم او المساوي
مع ايجاب غيرهما اياه واي مزية في كون ما بعده مساويا له فيكون
سوقه لتابيده ثم رايت ما يويد ما قلته بخط بعض الافاضل
قوله لوصف كل معرفة بكل معرفة اي الا اسم الاشارة فانه لا يوصف
الا بذي الاجناسا واما وصفوه باسم الجنس المعرف بال لبيان حقيقة
الذات المشار اليها اذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها والحق
به الموصولي لانه مع صلته بمعنى ذي اللام ولان الموصول الذي
يقع صفة ذو لام وان كانت زايدة وبحاجم يجوز في تابع اسم الاشارة
كونه نعتا من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف

بيان

بيان من حيث ايضاحه له والاول مبني على ما عليه جمع محققون انه
لا يشترط كون النعت مشتقا او مووولا به والثاني على انه لا يشترط
في البيان ان يكون اعرف من المبين وهو الصحيح قوله لدى التوحيد الخ
اي عند ملاحظة التوحيد الخ قوله الواقع اي الذي يقع في محل النعت
على خلاف الاصل قوله وطابقه في الافراد ورد عليه كونطفة امشاج
وبرمة اعشار وثوب اخلاق واجيب بان النطفة لما كانت من
اشياء كل منها مشيج والبرمة من اعشار هي قطعها والثوب من
قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع اجزاء فجاز وصفه بالجمع
وقيل افعال في مثل ذلك واحد لا جمع كذا في الدماميني قوله على ما
هو اي على منعوت هو اي النعت اي معناه ثابت لشيء من سببيه اي هو سببيه او بعض
قوله كان اي النعت بحسبه اي السببي وقوله في التذكير والتانيث اي افراد سببيه صح
واما في الافراد وضديته فنسياني في التنبيه الاول والثالث وقوله
كما هو في الفعل اي كحال هو اي الحال في الفعل اذا وقع نعتا مثلا
قوله يجوز في الوصف الخ اي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره
على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة اكلوني
البراغيث وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم ينبه البعض
لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف في الافصح من الافراد والتكسير
فالتكسير افصح عند سيبويه والمبرد قال في المغني وهو الاصح وعكس
الشلوبيني وطايفة وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا
لجمع فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى فالافراد افصح كذا في
التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام اباوه
مع ضعف كرعين لهوا باوه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر
خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه
اذا صح اهـ ووجه الفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة قوله
المجموع فان كان السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى فايدة
يجوز مررت برجل قايم ابواه لاقاعدين وان لزم استتار الضمير في
قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لانه يفتقر في الثاني ما لا يفتقر